

التنسيق والتكامل المشترك بين السياسات الليبية النقدية والمالية في ظل صدمات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1966-2022)

Coordination and joint integration between Libyan monetary and fiscal policies in light of macroeconomic shocks during the period (1966-2022)

عبدالفتاح الهادي الشيباني

Abdelfatah Hadi Shibani

عضو هيئة تدريس - استاذ مساعد- علاقات اقتصادية دولية - الهيئة الليبية للبحث
العلمي - ليبيا

Faculty Member, Assistant Professor, International Economic
Relations - Libyan Authority for Scientific Research – Libya

afshibani@gmail.com

الملخص:

تلعب السياسة المالية والنقدية دورًا نشطًا في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في تحسين نمط الحياة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام واستقرار الأسعار ومكافحة التضخم وخفض معدل البطالة وموازنة ميزانية الدولة. يستلزم هذا الأمر تحقيق مزيج مثالي من السياسات المالية والنقدية المكتملة والتممة لبعضها مزيجًا يكون قادرًا على الاستجابة بفعالية لمختلف الصدمات، نظرًا لأن الإنجاز الفعال لأهداف السياستين يستلزم التنسيق الفعال بين السلطتين المعنيتين بالشؤون النقدية والمالية وفي هذا السياق يهدف هذا البحث إلى فحص وتشخيص مدى التنسيق المتبادل بين السياستين النقدية والمالية في ليبيا خلال الفترة (1966-2022). اعتمد البحث على منهج التقدير الكمي المحدد (Set-Theoretic Approach) لاختبار التكامل المشترك بين السياستين تم إجراء اختبار غرانجر للسببية بواسطة تطبيقات برنامج E-Views10، ولقياس مدى التنسيق بين الصدمات المختلفة لمعدل النمو ومعدل التضخم في البيئة الاقتصادية الكلية

وما يقابلها من السيناريوهات المحتملة لاستجابة السياسات المالية والنقدية للصدمات، تم بناء مصفوفتين الأولى تسمى مصفوفة البيئة الاقتصادية الكلية والثانية تسمى مصفوفة استجابة السياسات. أظهرت النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها إلى أن مستوى التنسيق العام يقدر بنحو 23٪، وساد التنسيق خلال 13 عامًا فقط من بين سبع وخمسون عامًا، يُشير هذا المستوى التنسيقي إلى وجود 23٪ فقط من الاستعدادات الأساسية التي اتخذتها السلطات ذات الصلة لضمان التنسيق والتكامل المشترك بين القرارات التي نفذتها السلطان المالية والنقدية. تؤكد هذه النتيجة إلى أهمية قيام السلطات المالية والنقدية بتعزيز تنسيق السياسات من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. اقترح البحث بعض التوصيات المرتبطة بالتعديلات المطلوبة لتعزيز التنسيق بين السياستين حتى تؤدي دورها بشكل أفضل وذلك من خلال تعزيز العلاقة بين السلطتين النقدية والمالية بناءً على تنفيذ مزيجًا مناسبًا من السياسات يضمن تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: السياسات المالية والنقدية، الصدمات الاقتصادية، السياسات التوسعية، السياسات الانكماشية.

Abstract:

Fiscal and monetary policy play an active role in achieving macroeconomic objectives of improving quality of life, achieving sustainable economic growth, stabilizing prices, combating inflation, reducing unemployment, and balancing the state budget. This requires achieving an optimal mix of complementary and supplementary fiscal and monetary policies, a mix that is able to respond effectively to various shocks, since the effective achievement of the objectives of the two policies requires effective coordination between the authorities concerned with monetary and fiscal affairs. In this context, this research aims to examine and diagnose the extent of mutual coordination between monetary and fiscal policies in Libya during the period (1966-2022). The research relied on the Set-Theoretic Approach. To test the cointegration between the two policies, a Granger causality test

was conducted using the E-Views10 software application. To measure the extent of coordination between the various shocks to the growth rate and the inflation rate in the macroeconomic environment and the corresponding possible scenarios for the response of fiscal and monetary policies to the shocks, two matrices were constructed, the first called the macroeconomic environment matrix and the second called the policy response matrix. The main findings showed that the overall level of coordination was estimated at about 23%, and coordination prevailed in only 13 out of fifty-seven years, this coordination level indicates that only 23% of the basic preparations have been made by the relevant authorities to ensure coordination and joint integration between the decisions implemented by the fiscal and monetary authorities. This finding underscores the importance of fiscal and monetary authorities enhancing policy coordination to promote macroeconomic stability. The study proposed some recommendations related to the necessary adjustments to enhance coordination between the two policies so that they can perform their role better. This is achieved by strengthening the relationship between the monetary and fiscal authorities based on implementing an appropriate mix of policies that ensures the achievement of macroeconomic objectives.

Keywords: fiscal and monetary policies, economic shocks, expansionary policies, contractionary policies.

1. المقدمة

تحظى آلية تنسيق السياسات المالية والنقدية في بلدان العالم بأهمية كبيرة، حيث تقوم الحكومات بتخصيص الموارد من خلال سلطتين رئيسيتين تختصان بصنع السياسات الأولى، هي السلطة المالية المتمثلة في (وزارة المالية)، التي تقوم بجمع الإيرادات

الضريبية العامة وتخصيصها من خلال الإنفاق بمختلف القطاعات الاقتصادية، وتعكس الموازنات الوطنية التي تعدها السلطة المالية سياسات الاقتصاد الكلي للحكومة. أما الثانية، فهي السلطة النقدية المتمثلة عادة في (البنك المركزي)، التي تسيطر على الموارد المالية الحيوية للبلاد (مثل احتياطات النقد الأجنبي والائتمان) ويمكن أن تؤثر على التخصيص من خلال العمل على المجاميع النقدية وأسعار الفائدة. وعلى الرغم من أن صناعة السياسات المالية والنقدية يتم تنفيذها من قبل سلطتين منفصلتين، إلا أن كليهما هدفاً نهائياً رئيسياً واحداً، وهو تحقيق النمو وتحسين رفاهية مواطني الدولة. وعادة ما يكون لهذه السلطات صلاحيات أو أهداف سياسية منفصلة. لذلك، من الأهمية بمكان ألا تؤدي السياسات المنفذة إلى نتائج عكسية، خاصة عندما لا تؤدي سياسات إحدى السلطتين إلى المساس بقدرة السلطة الأخرى على تحقيق أهداف سياستها الخاصة. وتنشأ الحاجة إلى تنسيق السياسات أيضاً في حالة الإصلاحات الهيكلية وتحرير القطاع المالي. ولا يمكن لمثل هذه الإصلاحات أن تنجح إلا في إطار سياسة مالية داعمة توفر استقرار الاقتصاد الكلي، والانضباط المالي، وتجنب الضرائب التي تعمل ضد النشاط المالي. وهذه هي المتطلبات الأساسية لنجاح التحرير المالي، إلى جانب تحسين الأنظمة القانونية والمحاسبية والتنظيمية في القطاع المالي [World Bank, (1989)] وإذا استمر العجز المالي المرتفع أثناء قيام السلطات بإصلاحات القطاع المالي، فقد تصل أسعار الفائدة إلى مستويات عالية للغاية وتؤثر سلباً على كفاءة النظام المالي. أنتجت الأدبيات النظرية عدداً من الدراسات حول فوائد تنسيق السياسة النقدية والمالية، وبينت أن المستويات العالية لتنسيق السياسات تساهم في تقليل احتمالية التضارب فيما بينها والتي يمكن أن تؤدي إلى عمل الاقتصاد الكلي بمستوى أقل من المستوى الأمثل، وتساعد في زيادة القدرة على الاستجابة للصدمات الخارجية السلبية، وتعزز تحقيق مسار النمو المستدام إلى جانب انخفاض التضخم، وتؤدي إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة. ولكن من الناحية العملية، هناك تحديات أمام تحقيق مستويات عالية من تنسيق السياسات. أشار، [Blinder, A., (1982)] إلى أن الافتقار إلى التنسيق قد يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية: (1) اختلاف أهداف السلطات النقدية والمالية فيما يتعلق بالاقتصاد؛ (2) اختلاف وتباين الآراء حول آثار الإجراءات السياسية على الاقتصاد؛ (3) التوقعات المختلفة بشأن حالة الاقتصاد التي تستخدمها السلطان. في عام 2008 زاد الوعي بالتنسيق بين السياسة المالية والنقدية بعد الأزمة المالية العالمية التي فرضت عواقبها تحديات خطيرة على الاستقرار المالي في جميع أنحاء العالم. كشفت الأزمة المالية

العالمية 2009/2008 النقاب على أهمية تنسيق السياسات في البلدان والمناطق. بدأت الأزمة في سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة، وسرعان ما انتقلت إلى بقية بلدان العالم. وتركت صناعات السياسات في العديد من البلدان يكافحون من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار. واستجابة لذلك، اعتمدت البنوك المركزية والحكومات بشكل كبير على تنسيق سياساتها النقدية والمالية من أجل إنعاش اقتصاداتها [Gomes da Silva, & Vieira, F., (2014)]. وفي جميع أنحاء العالم، اعتمدت العديد من الاقتصادات سياسات نقدية شديدة التكيف (بما في ذلك السياسات النقدية غير التقليدية في حالة الاقتصادات المتقدمة) لتحقيق استقرار الأسواق المالية، في حين أصبحت السياسات المالية توسعية بهدف تحفيز الطلب الكلي. كل هذه الحقائق تُشير إلى ضرورة إجراء دراسة لتحديد مستوى التنسيق بين السياسة النقدية والمالية. لذلك أبدى صناعات السياسات قلقاً كبيراً بشأن تنسيق السياسة الكلية. وقد كشفت الدراسات السابقة عن أن الافتقار إلى التنسيق يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي مثل عدم الاستقرار المالي وضغوط سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي وتقلبات التنمية الاقتصادية وعدم استقرار الأسعار. في البلدان النامية، غالباً ما تساعد السياسة المالية التوسعية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. وفي الوقت نفسه، فإنها تخلق ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد عند اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز ويؤدي ذلك إلى تحول ميزان المدفوعات وتمويل عجز الموازنة إلى قضايا عبء اقتصادي. وعلاوة على ذلك، تنشأ الحاجة إلى التنسيق المكثف بسبب المناخ الاقتصادي الكلي غير المهيأ.

إن تحقيق الأهداف الرئيسية التي تحددها السياسة الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي المستدام واستقرار الأسعار وميزان المدفوعات المستدام، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التنسيق بين صناعات القرار في مجال السياسات النقدية والمالية، لأن تأثيراتها النهائية تعتمد على كيفية تأثير التدابير المتخذة في أي من هذه السياستين على الأخرى. وبالتالي فإن عدم تنسيق هذه السياسات من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، ويجر معه ارتفاع أسعار الفائدة، والضغط على سعر الصرف، والتضخم، وفي نهاية المطاف سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. أن ما يسمى بمزيج السياسات غير المنسق وغير المنسق يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وهو ما يؤكد في نهاية المطاف أهمية هذا التنسيق. ولذلك، صنف [Arby, M. and Hanif, M., (2010)] الأسباب الأساسية التي تفسر الحاجة إلى التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

على النحو التالي: • تحديد أهداف متناسقة داخلياً ومتوافقة مع بعضها البعض لتدابير السياسة النقدية والمالية نحو تحقيق نمو مستقر غير تضخمي؛ • تسهيل التنفيذ الفعال للقرارات السابقة المتخذة من أجل تحقيق الأهداف المحددة للسياسة النقدية والمالية من خلال تبادل المعلومات وإجراء المشاورات التي تهدف إلى تحقيق هذا الاتجاه؛ • التأثير على السياسة النقدية والمالية لتبني سياسات مستدامة.

وبأخذ هذا النهج بعين الاعتبار، بالإمكان استنتاج أن التنسيق ينبغي أن يتم على مستويين في الأمد القريب والبعيد. ففي الأمد القريب، يتم التنسيق من أجل تهيئة الظروف لتحقيق استقرار الأسعار، حيث ينصب التركيز على الإدارة السليمة للسياسة النقدية والديون العامة، والتي تحدد إلى حد كبير المتطلب المذكور أعلاه. من ناحية أخرى، من الضروري في الأمد البعيد تحديد مزيج السياسات المناسب، والذي ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لمستوى التوازن الاقتصادي الذي يقترب من الجودة، فضلاً عن كونه أساساً لنمو اقتصادي مستقر ومستدام، والذي سيتم تحديده مسبقاً إذا كان من الضروري تحديد مستوى العجز المالي في تلك الفترة الزمنية من أجل تسييله من قبل المصرف المركزي والزيادة غير المستدامة في الدين العام الداخلي أو الخارجي. اقتصادياً يُعد قياس تنسيق السياسات المالية والنقدية وفهم التفاعل بينهم خطوة أساسية لمعالجة المشاكل المحتملة المرتبطة بتنسيق السياسات. وفي سياق الحالة الليبية تعتبر الدراسات المتوفرة حول مسألة التنسيق النقدي والمالي نادرة، وبالنظر لأهمية تنسيق السياسة النقدية والمالية لضمان توازن الاقتصاد الكلي، وكمساهمة رئيسية في إثراء المعرفة حول مجال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية الليبية، تم إجراء هذا البحث، لتحليل عينة بيانات في شكل سلسلة زمنية طويلة سعياً لتحقيق نتائج أسهل فهمًا وأكثر موثوقية. يهدف البحث إلى تحديد مدى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ليبيا، في ظل الخلفية النقدية والمالية (1966-2022). تم تنظيم أجزاء البحث على النحو التالي: يحتوي الجزء الأول على مقدمة عامة، يتناول الجزء الثاني مراجعة للأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة. ويصف الجزء الثالث الإطار النظري والمنهجية والتطبيقات المستخدمة لتقييم مدى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. يستعرض الجزء الرابع نتائج التحليل. وأخيراً، الجزء الخامس يلخص النتائج ويقترح بعض التوصيات الموجزة.

1.1. السياسة النقدية في ليبيا: تصنف ليبيا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث يُسجّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الرقم الأعلى في أفريقيا نتيجة

للموارد النفطية [الاسكوا، 2020]. تعتبر ليبيا أحد أقل الاقتصاديات تنوعاً في العالم. ونتيجة لما خلفه الاقتصاد الموجه، ما يزال القطاع العام يحتل ثلاثة أرباع العمالة، في حين، يبقى قطاع الاستثمارات راكداً إذ لا يتجاوز 2% من الناتج المحلي الإجمالي [البنك الدولي، 2006]. يهيمن القطاع المصرفي على القطاع المالي في ليبيا، حيث استخدمت الدولة القطاع المصرفي تاريخياً كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية. لذلك، يعتبر النظام المالي الليبي نظاماً مالياً موجهاً نحو البنوك. منذ إنشائه، اعتمد مصرف ليبيا المركزي نوعين رئيسيين من الأطر لتنفيذ السياسة النقدية، إطار يستهدف سعر الصرف وأطار يستهدف الجانب النقدي. تم تطبيق إطار استهداف سعر الصرف في البداية وتم استبداله لاحقاً بالاستهداف النقدي، ويرجع تحول السياسة النقدية الليبية نحو الاستهداف النقدي خلال تلك الفترة إلى التأثير بأزمة انهيار نظام سعر الصرف الثابت لنظام برايتون، [Garber, P M, 1993].

2.1. أهداف السياسة النقدية في ليبيا: وفقاً للمادتين (1) و (2) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته يعتبر مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويقوم المصرف بمهامه في سبيل تحقيق أهدافه المنصوص عليها في القانون المذكور في إطار السياسة العامة للحكومة، [الجريدة الرسمية، 2012]. حددت المادة رقم (5) من القانون رقم (1) لسنة 2005م مهام ومسؤوليات المصرف المركزي في عدة نقاط على النحو التالي: (1) إصدار العملة الليبية والمحافظة على استقرارها داخل ليبيا وخارجها. (2) إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي. (3) تنظيم السياسة النقدية والإشراف على تحويلات ومعاملات النقد الأجنبي. (4) تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها في إطار السياسة العامة للحكومة. (6) تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من حيث استقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على سلامة النظام المصرفي. (7) إدارة سيولة الاقتصاد الوطني. (8) تنظيم ومراقبة سوق النقد الأجنبي في ليبيا. (9) تقديم المشورة والنصح للحكومة في الأمور المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة. وفي سبيل القيام بالمهام المذكورة أعلاه، يجوز لمصرف ليبيا المركزي اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) ممارسة الرقابة على كمية ونوع ومدة الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية، لضمان تلبية الاحتياجات الفعلية للأنشطة الاقتصادية. (ب) اتخاذ التدابير المناسبة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية والمالية، سواء كانت محلية أو دولية. (ج) مراقبة المؤسسات

والإشراف عليها لضمان سلامة مركزها المالي وأدائها، وحماية حقوق المودعين والعملاء لديها.

3.1. أدوات السياسة النقدية التي يطبقها مصرف ليبيا المركزي: تمارس لجنة السياسة النقدية حزمة من الأدوات تشمل سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية، شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي، وتسهيل الإيداع الليلة واحدة، [مصرف ليبيا المركزي، 2010].

2. مراجعة الأدبيات السابقة

شهدت العقود الأخيرة ازدياداً في عدد الأبحاث النظرية والتجريبية التي ركزت على فحص العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية. لذا فمن الأهمية بمكان مراجعة الأدبيات لتحديد المعرفة والفجوات. يستعرض هذا الجزء بإيجاز عدد من الدراسات النظرية والتجريبية من منظور وطني ودولي. تغطي هذه الدراسات بلداناً مختلفة باستخدام منهجيات مختلفة تؤدي إلى نتائج مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان. سجلت العقود القليلة الماضية بشكل خاص مناقشات واهتمامات متجددة حول تنسيق السياسات النقدية والمالية بين الأكاديميين وصانعي السياسات لسببين. السبب الأول هو المستوى المتزايد لاستقلال معظم المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية عن الهيمنة المالية، وتستدعي هذه الدرجة النسبية من الاستقلال التنسيق الوثيق مع السلطة المالية لضمان توازن الاقتصاد الكلي [Mélitz, J. (1997)؛ von Hagen, J. & Mundschenk, S. (2002)]. السبب الثاني، طبيعة وحجم وتأثير الأزمات المالية العالمية مثل الأزمة التي حدثت أثناء الفترة 2007-2008 والتي أظهرت بوضوح ضرورة استجابة سياسية أكثر تنسيقاً بين السلطات المالية والنقدية [Raj, J., et. al., D. (2011)]. يمكن تعريف التنسيق بأنه الترتيبات الضرورية التي تضمن اتخاذ إجراءات السياسة النقدية والمالية بطريقة متنسقة، وبناءً عليه قام أربي وحنيف بفحص مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في باكستان استند هذا الفحص على تحليل الاستقلال بين السياستين من خلال اختبار غرانجر للسببية إلى جانب تحليل التنسيق بين السياسات من خلال مصفوفة الاحتمالات وتم التوصل إلى استنتاج مفاده أن تنسيق السياستين لم يتم اكتشافه إلا في 12 عامًا بالرغم من أن السلطات الباكستانية أنشأت لجنة لتنسيق السياسة النقدية والمالية إلا أن التنسيق لم يكن مضموناً، وتم التأكيد على أن هناك نقصاً في التنسيق واقترحوا مزيجاً مناسباً من

السياسات من خلال الترتيبات المؤسسية والتشغيلية لكلا السياستين [Arby, [M. & Hanif, M. (2010). وفيما يتعلق بفائدة السياسة المالية والنقدية المتزامنة والمنسقة، أتضح أن تكاليف السياسات المالية غير المنسقة تميل إلى أن تكون أكثر وضوحاً في حالة ما يسمى بالصدمات الكلية الكبرى، في حين تكون تلك التكاليف أقل بكثير في حالة الصدمات الأصغر الأخرى [Andersen, T. (2002)]. ومن خلال تحليل التفاعل بين السياستين تم استنتاج أنه لا ينبغي تفسير هذه العلاقة فقط من حيث الصراع أو التعاون بين السياسة النقدية والمالية، بل ينبغي النظر إلى العلاقة باعتبارها دالة تابعة لنوع الصدمة التي تواجه الاقتصاد، مع كون التنسيق مطلوب بشكل خاص في الحالات التي يواجه فيها الاقتصاد صدمات على جانب العرض، في حين أن العكس صحيح بالنسبة للصدمات التي تحدث في الطلب الكلي [Buti M, Roeger W, and Jan I., Veld. (2001)].

هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على ضرورة بذل جهد مشترك بين السلطات النقدية والمالية لتنسيق أدوات الإدارة المتاحة لها. وما يمكن استخلاصه من مجموعة متنوعة من الأوراق البحثية حول تفاعل السياسة النقدية والمالية أهمها سلسلة من الدراسات المتعلقة بالتفاعل بين السياسة النقدية والمالية على المستوى الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، قدمت هذه الدراسات حلولاً ملموسة لديناميكيات العجز المالي والدين العام والتضخم، في أطر مختلفة تم تحليلها من خلال نظرية الألعاب [Van Aarle, et al., (1995)، [Buti, Marco, (2000)، [Wyplosz, Charles. (1999)] وعلى أساس مراجعة الأدبيات تم تحليل قضايا التنسيق المالي والنقدي في بلدان مختلفة من منظور مختلف ووجد أن الافتقار إلى التنسيق بين السلطات المالية والنقدية يؤدي إلى ضعف أداء الترتيبات الاقتصادية الكلية لذا فإن تبسيط الأداء الاقتصادي يقترح الدعم المناسب للترتيبات المؤسسية والتشغيلية لكلا السياستين [Laurance, B., & Piedra, E. G (1998). أعد [الصالح، والرتيمي، (2020)] ورقة بحثية لتحليل واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-2019) خلصت الورقة الى جملة من النتائج أهمها: عدم وجود التنسيق بين السياسات النقدية والمالية نتيجة لضعف فعالية الأدوات التي تمارسها لأداء عملها داخل الاقتصاد. درست [سحر، (2016)] مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في مصر خلال الفترة (1974-2015) أكدت نتائج الدراسة غياب أو ضعف تنسيق السياسات خلال معظم فترة الدراسة، في حين أنه قد تحسن بشكل طفيف منذ عام 2003. في معظم البلدان،

هناك أداتان رئيسيتان تستخدمهما الحكومة بشكل شائع لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي هما السياسات المالية والنقدية [Wren-Lewis (2010)]. تعتمد السياسة النقدية على الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي، مثل عرض النقود والائتمان وسعر الفائدة للتأثير على الطلب الكلي نحو تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، في حين تعتمد السياسة المالية على الأدوات التي تستخدمها وزارة المالية مثل الضرائب والنفقات الحكومية، بما في ذلك الاقتراض لتحديد الطلب الكلي في الاقتصاد. ولا يوجد توافق حاسم في الآراء حول أي منهما يتفوق على الآخر. يعتبر أتباع المدرسة الكينزية أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية، أما النقديون الذين يناصرهم ميلتون فيملون وجهة نظر معاكسة [Folawewo, A. O., & Osinubi, T. S. (2006)]. بالرغم من أن كلا من السياسات النقدية والمالية تحاول تحقيق نفس الهدف العام المتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، فإن أهداف وأدوات السياسة التي تستخدمها كل سلطة تختلف وغالبا ما تتعارض. وقد يتم في بعض الأحيان اتباع السياسات المالية التي تركز على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل حتى على حساب التضخم، والعكس صحيح أيضًا [Arby M. & Hanif M., (2010)]. ومن أجل تجنب السعي وراء هذه الأهداف في أغراض متعارضة، فمن المناسب التنسيق والتعاون على نطاق واسع بينهما [Laurance, B., & Piedra, E. G. (1998)]. ومن الناحية العملية، يستلزم التنسيق تفاعلات منتظمة بين السلطات المالية والنقدية لتسهيل اتخاذ القرارات المشتركة بشأن القضايا المتعلقة بتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. إن قرارات السياسة التي تتخذها السلطات النقدية أو المالية تستمد إلى حد كبير من وظائف المرافق الخاصة بكل منها. وتعتمد تفضيلاتهم بشأن متغيرات الاقتصاد الكلي التي ينبغي التركيز عليها على وظيفة المنفعة الخاصة بهم. وفي حين تهتم السلطة النقدية أكثر بالتضخم، فإن السلطة المالية تركز على النمو وتشغيل العمالة. تعكس هذه التفضيلات المتناقضة أحيانًا نوع الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لاحتواء التضخم وتلك التي تستخدمها السلطة المالية لمعالجة البطالة [Kuncoro, H. & Seyabang, K.D. (2013)] وتتعكس هذه التحيزات أيضًا في مقدار الوزن الذي تحده كل سلطة لمتغيرات الاقتصاد الكلي. ومن ثم، فإن السلطات النقدية تعطي وزناً أكبر للتضخم مقارنة بالبطالة، في حين أن العكس صحيح بالنسبة للسلطة المالية. ونظرًا للترتيبات المؤسسية المنفصلة، قد تعمل السياسات المالية والنقدية في بعض الأحيان ضد بعضها البعض ولا تحقق الفوائد المرجوة للاقتصاد والمواطنين. ولذلك فمن المهم أن تقوم المؤسسات بتنسيق

سياساتهما لضمان تنفيذها بأكبر قدر ممكن من الفعالية لتمكين الاقتصاد من العمل على النحو الأمثل. ولا يعني التنسيق أن المصرف المركزي يتخلى عن استقلاله في تنفيذ السياسة النقدية. وفي الواقع، يعد وجود مصرف مركزي أكثر استقلالية شرطاً أساسياً بالغ الأهمية لضمان التنسيق بين كلا النوعين من السياسات [Šehović, Damir (2013)].

تمت دراسة مسألة تنسيق السياسات على نطاق واسع على مر السنين. يمكن العثور على التفاعلات والصراعات المحتملة المرتبطة بهذين النوعين من السياسات في نموذج مونديل-فليمنج التقليدي الذي يتطلب تحقيق التوازن الداخلي والخارجي [Mundell, Robert A (1962)]. وفي وقت لاحق، توصل [Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981)] إلى أن لعبة التفاعل بين هذه السياسات تتطلب التنسيق من أجل تحقيق كفاءة باريتو في الاقتصاد لذلك فإن السلطة المالية، باعتبارها وكيل للسياسة المالية، تهيمن على بيئة السياسة وتقوم بالخطوة الأولى التي تملي بشكل فعال تصرفات السلطة النقدية. أوضح، [Nordhaus, William (1994)] أن السياسات غير التعاونية التي تمارسها السلطات النقدية والمالية ستؤدي إلى توازن ناش مع ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض النمو الاقتصادي، ولكن الاستراتيجية التي تنطوي على التنسيق بين السلطات يمكن أن تسفر عن نتيجة باريتو مع انخفاض التضخم وارتفاع النمو الاقتصادي.

3. الإطار النظري لمنهجية البحث

يتضمن الإطار النظري لمنهجية البحث أربع خطوات مترابطة:

■ اختبار التكامل النسبي المشترك بين مؤشر السياسة النقدية (حجم المعروض النقدي أو القاعدة النقدية، $2M$) ومؤشر السياسة المالية (صافي المستحقات على الخزانة العامة).

■ اختبار ترابط مؤشر السياسة النقدية ومؤشر السياسة المالية باستخدام اختبار غرانجر للسببية.

■ اختبار التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من خلال حصر السنوات التي تعرض فيها الاقتصاد لصددمات النمو والتضخم بالسنوات من جهة، وما يقابلها من آثار على السياسة النقدية والمالية من جهة أخرى.

■ تحديد درجة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بتطبيق إطار المصفوفة الرباعية لبيئة الاقتصاد الكلية وإطار المصفوفة الرباعية لاستجابة السياسات.

1.3. متغيرات البحث

■ المعروض النقدي (M_2) هو مؤشر هام للسياسة النقدية يتضمن العرض النقدي الضيق (M_1)، (النقد والودائع تحت الطلب) بالإضافة إلى ودائع الادخار، والودائع قصيرة الأجل، وصناديق سوق النقد بالتجزئة.

■ صافي المستحقات على الخزنة العامة، هو المبلغ المتبقي الذي تستحقه الخزنة العامة من مصرف ليبيا المركزي، بعد خصم جميع الديون والمستحقات المستحقة عليها لصالح المصرف، وهو مؤشر هام للسياسة المالية لأنه يعكس حجم الديون الحكومية وديناميكيات الميزانية العمومية، مما يؤثر على قدرة الحكومة على الإنفاق المستقبلي والقدرة الاقتصادية العامة. تدل الزيادة في هذه المستحقات على سياسات مالية توسعية، بينما يشير انخفاضها إلى سياسات مالية انكماشية.

2.3. المشكلة البحثية

تعتبر ليبيا أحد أقل الاقتصاديات النفطية تنوعاً في العالم. ونتيجة لما خلفه الاقتصاد الموجّه، ظلّ قطاع الطاقة المورد الاقتصادي الرئيسي محققاً أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أدى ذلك إلى تميز الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي غير متنوع إلى حد كبير، حيث يمثل قطاع المحروقات نحو (72 %) من الناتج المحلي الاجمالي [بالقيمة الاسمية] و(93 %) من الإيرادات العامة و(95 %) من عائدات الصادرات. وبالتالي يبقى الاقتصاد الليبي عرضة لصدمات تقلبات أسعار النفط وعواقب انقطاع إنتاج النفط والصادرات. ويسبب هذا الوضع تهديداً مستمراً لعائدات الموازنة الحكومية وتأمين الاستدامة المالية والنقدية. لأهمية معالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى تقييم سير التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ليبيا لتحديد كيفية استجابتها للصدمات الاقتصادية.

3.3. أسئلة البحث

السؤال الأول: هل هناك علاقة تنسيق مشترك طويل الأمد بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة 1966-2022؟

السؤال الثاني: هل هناك مستوى كافي من التعاون المتبادل بين السلطة المالية والسلطة النقدية في ليبيا؟

4.3. فرضية البحث

التنسيق الحالي بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ليبيا غير كافٍ وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين السلطتين المالية والنقدية، ما يعني عدم وجود علاقة تنسيق طويلة الأجل فيما بينهم.

5.3. هدف البحث

يهدف البحثي إلى تشخيص وفحص مدى التنسيق بين السياستين والسلطتين النقدية والمالية في ليبيا في ظل الصدمات الاقتصادية الكلية التي تعرضت لها السياسات النقدية والمالية الليبية خلال الفترة 1966-2022؟

6.3. أهمية البحث

في العقود الأخيرة، أهتم العديد من الباحثين بتحديد التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية كعامل رئيسي يؤثر على الاستقرار المالي للبلدان، ولفحص العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية تم إجراء قدر كبير من المحاولات على أسس نظرية وتجريبية. كما ركزت العديد من الدراسات المنهجية الراسخة على الارتباط بين كلتا السياستين في مختلف البلدان. ولكن من خلال مراجعة الأدبيات السابقة أتضح وجود نقص في الأبحاث التي ركزت على فحص واستكشاف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ليبيا، مع وجود بعض الأبحاث التي تناولت السياسات الليبية المالية والنقدية بطرق مختلفة ولم تكن توصياتهم واقتراحاتهم في طريق المنظور المؤسسي والتشغيلي حيث كان لديهم اقتراح مشترك يركز على تعزيز الكفاءة بدلاً من التركيز على التنسيق الفعال. لذلك، ينطلق هذا البحث من دراسات سابقة تم إجراؤها في العديد من البلدان، للكشف عن مدى التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وتقييم كيفية استجابتها للصدمات الاقتصادية، شكلت هذه الدراسات دافعاً محفزاً لإجراء هذا البحث كمساهمة في سدّ هذه الفجوة المعرفية.

7.3. حدود البحث

تتمحور الحدود الموضوعية للبحث حول التنسيق النقدي والمالي بناءً على حجم المعروض النقدي أو القاعدة النقدية، (M_2) (كمؤشر للسياسة النقدية) وصافي

المستحقات على الخزانة العامة (كمؤشر للسياسة المالية). وتقع الحدود المكانية للبحث داخل نطاق الشأن الليبي. وتغطي الحدود الزمنية الفترة الممتدة من عام 1966 إلى عام 2022.

8.3. البيانات

تحقيقاً لهدف البحث، تم تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرين قيد التحليل من نفس المصدر المتمثل في قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزي التي تتضمن بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة الممتدة من 1966 إلى 2022 لدولة ليبيا لمؤشر عرض النقود (M_2) - (مليون دينار ليبي)، ومؤشر صافي المستحقات السنوية على الخزانة العامة - (مليون دينار ليبي)، [مصرف ليبيا المركزي، (2018)]، [مصرف ليبيا المركزي، (2022)].

9.3. منهجية وطريقة التحليل

استخدم هذا البحث المنهج النظري المحدد (Set-Theoretic Approach) لتحديد درجة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية المماثل لطريقة كل من [Arby, M. and Hanif, M., (2010)] نظراً لقدره هذه الطريقة على إجراء التقدير الكمي لمستوى التنسيق بين السياستين. والميزة الأساسية لهذه الطريقة هي أن المعلومات الواردة في البيانات الأولية كافية للتحليل، كما أنها مناسبة تماماً لتحليل البيانات الفئوية ثنائية الأبعاد.

تم تعريف الصدمات التي يتعرض لها النمو على أنها انحرافات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن متوسط العينة. ويمثل الانحراف السلبي صدمة سلبية للنمو، أي أزمة اقتصادية، والعكس صحيح. وتم تعريف صدمات التضخم بطريقة مماثلة بالنظر إلى مؤشر أسعار المستهلك. ويشير الانحراف الإيجابي إلى ارتفاع مستوى التضخم الذي يتوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ويشير إلى التوسع الاقتصادي. تُعرّف صدمة التضخم بأنها الفرق بين التضخم المُلاحظ ومستوى عتبة التضخم وهي تمثل متوسط العينة. ويعتبر الانحراف السلبي مؤشراً على الركود/الانكماش الاقتصادي. وتم قياس التغيرات في موقف السياسة النقدية من خلال انحرافات المؤشر المذكور، أي الانحرافات السنوية للمعروض النقدي عن متوسط العينة. وتم قياس التغيرات في موقف السياسة المالية بطريقة مماثلة مع الأخذ في الاعتبار انحرافات صافي المستحقات على الخزانة العامة عن متوسط العينة. المنطق الأساسي هو أن بعض الصدمات التي تتعرض لها المؤشرات الاقتصادية يجب أن تحدث تغييرات متبادلة ومتوافقة غير مشروعة في

مواقف السياسة النقدية والمالية. على سبيل المثال، عندما يتعرض نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لصدمة سلبية، فيتعين ملاحظة استجابة منسقة على مستوى السياسة النقدية والمالية - زيادة في حجم المعروض النقدي والإنفاق الحكومي على حساب زيادة عجز الموازنة. وفي حالة حدوث صدمة إيجابية للنمو والتضخم (خطر "ارتفاع درجة حرارة" الاقتصاد)، يجب على السلطات النقدية والمالية ذات الصلة أن تستجيب بتدابير تقييدية.

وفي محاولة لتحديد مدى التنسيق الصريح للسياسات، تم بناء مصفوفتين رباعيتين. الأولى تمثل مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي وتمثل الثانية مصفوفة استجابة السياسات. الجدول (1) يبين الإطار النظري لمصفوفة الاقتصاد الكلي. تساعد نظرية مصفوفة احداثيات الأرباع الأربعة على رؤية الصورة الكبيرة للوضع الاقتصادي. تعد تقنية المصفوفة الرباعية فعالة للغاية في تحليل بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية ثنائية المتغيرات. ويمكنها أيضاً توفير فهم أوضح للعلاقة الديناميكية بين متغيرات السياسة وتأثيرها على الاقتصاد.

اعتمدت هذه التحاليل التجريبية على البيانات الكمية الثانوية، واستندت على مبدأ ضمان التنسيق بين السياسة المالية والنقدية عندما تعتمد كلتا المؤسستين السياسيتين على اتجاهات بعضهما البعض من الناحية التشغيلية. ويمكن التعرف بسهولة على الافتقار إلى التنسيق عندما تكون الاستقلالية غائبة. لذلك تتضمن هذه التحاليل (أ) إجراء اختبارات السببية لاستقلالية السياستين. و (ب) قياس مدى التنسيق بين الصدمات المختلفة لمعدل النمو ومعدل التضخم في البيئة الاقتصادية الكلية. تم إجراء كلا التحليلين باستخدام برمجيات (EViews-10) و (Excel) و (SPSS-27). وتم تطبيق اختبار إنجل-جرانجر/جوهانسون للتكامل المشترك ذي الخطوتين، على عينة البيانات (1966-2022). لفحص العلاقة طويلة الأمد بين المعروض النقدي وصافي الاستحقاقات على الخزانة العامة في ليبيا خلال الفترة من عام 1966 إلى عام 2022، تم استخدام أساليب القياس الاقتصادي للسلاسل الزمنية، على سبيل المثال؛ اختبار جذر الوحدة ADF، واختبارات التكامل المشترك لكل من، إنجل-جرانجر Engle-Granger، وجوهانسون Johansen. يقدم الجدول (1) والجدول (2) تلخيصاً للبيانات المستخدمة في هذه التحاليل، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأقصى. عدد المشاهدات (57) يمثل عدد السنوات التي شملتها الدراسة.

**جدول (1). ملخص بيانات النمو (%) والتضخم الاقتصادي (%) في ليبيا،
(2022-1966)**

المتغير	السنوات	المجموع	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
مستوى النمو	57	334.98	-9.79	29.38	5.876842	7.485630
التضخم	57	169.4	-50.3	86.8	2.971930	18.25707

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج EViews 10 (2025).

**جدول (2). ملخص بيانات العرض النقدي (د ل)، وصافي المستحقات على الخزانة
(د ل)، (2022-1966)**

المتغير	السنوات	المجموع	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
العرض النقدي	57	1495252	128.7	125543	26232.5	36925.8
المستحقات على الخزانة	57	-983249	-	6108.8	17249.99	35056.45

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج EViews 10 (2025).

باتباع منهجية [Arby, M. & Hanif, M.N. (2010)]، استخدمت هذه الورقة اختبار سببية غرانجر بواسطة برنامج E-Views لإظهار الاستقلال بين السياسة النقدية والسياسة المالية. تم إجراء الاختبارات الثابتة لشرح طبيعية السلسلة الزمنية. يُشير عرض النقود (M2) إلى موقف السياسة النقدية، ويُشير صافي الاستحقاقات على الخزانة العامة إلى موقف السياسة المالية. من خلال تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين سيتم إيجاد مستوى التنسيق بينهما. تم إنشاء مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي على أساس بيانات النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي (%)، والتضخم السنوي (%). إضافة إلى جانب مصفوفة استجابة السياسات على أساس بيانات عرض النقود (M2) وصافي الاستحقاقات على الخزانة العامة في ليبيا خلال الفترة (2022-1966). يمكن توضيح الأطر الخاصة بهتين المصفوفتين على النحو التالي.

1.9.3. اختبار سببية غرانجر بواسطة برنامج لتحديد الاستقلالية بين السياسة النقدية المالية

لاختبار الاستقلال التشغيلي للسلطات المالية والنقدية. لا يتم تشخيص وفحص التنسيق بين السياسات النقدية والمالية باستخدام النموذج التجريبي إلا إذا كانت المؤسسات مستقلتين، على الأقل تشغيليًا. ويتم ذلك بإجراء اختبار غرانجر للسببية على مؤشرات

السياسات المالية والنقدية، أي بين عرض النقود $M2$ Broad money وصافي المستحقات على الخزامة العامة Net Claims on Government، لاستكشاف ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المؤشرين. وبينما يحدد اختبار غرانجر للسببية تأثير المعلومات السابقة في أحد المتغيرين على القيمة الحالية للآخر، يُحدد اختبار التكامل المشترك ما إذا كانت هناك علاقة توازن بين المتغيرين على المدى الطويل. وتُعتبر المؤسساتان مستقلتين إذا لم يكن هناك تكامل مشترك أو سببية زوجية في مؤشرات موافقهما السياسية. في هذه الحالة، يجب البحث تجريبيًا عن وجود تنسيق سياساتي صريح بين المؤسساتين المعنيين بالسياسات. بعد التأكد من الاستقلالية بينهما، تتمثل الخطوة التالية في تحديد مدى التنسيق بينهما في ظل الصدمات الاقتصادية المختلفة. وفي هذا الصدد، تم إجراء اختبار السببية لغرانجر وتم أيضًا إجراء اختبار التكامل المشترك. يقوم اختبار سببية غرانجر بتقييم تأثير المعلومات السابقة في متغير واحد على القيمة الحالية للمتغير الآخر بينما يستكشف اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين المؤشرين. ويُشير غياب التكامل المشترك وعدم وجود علاقة سببية زوجية إلى أن المؤسساتين مستقلتان من الناحية التشغيلية على الأقل. وهذا من شأنه أن يمهّد الطريق لمزيد من التحليل لتحديد مدى التنسيق بين السياستين في حالة تعرضهما لصدمات سياسية. يعتمد هذا البحث منهجين مختلفين لاكتشاف وجود تنسيق سياساتي صريح. النهج الأول هو نهج نظري للمجموعات يعتمد على المنهجية التي اعتمدها [Arby, & Hanif, (2010)].

2.9.3. مواصفات النموذج التجريبي لتحديد درجة التنسيق المكشوف بين السياستين النقدية والمالية.

أولاً: إطار مصفوفة صدمات بيئة الاقتصاد الكلي: تُشير الصدمات التي يتعرض لها النمو إلى انحرافات معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن متوسط العينة. كما تُشير الصدمات التي يتعرض لها التضخم إلى انحرافات المعدلات السنوية للتضخم عن مستوى عتبة التضخم (متوسط العينة).

النمو والتضخم هما من مظاهر الأداء الاقتصادي. ولذلك، سيتم التركيز على الصدمات التي يتعرض لها التضخم والنمو والتي تحتاج إلى استجابة سياسية. وكما هو مبين بالجدول (3)، يحتوي إطار المصفوفة على أربعة سيناريوهات محتملة لصدمة السياسة المالية والنقدية. اثنان من هذه السيناريوهات يمكن أن يفترضا ظروفًا قاسية. للتوضيح

تم استخدام الرمز (P-Positive) لتمثيل النمو الإيجابي، والرمز (N-Negative) لتمثيل النمو السلبي. يحتمل أن يمثل السيناريو المتطرف الأول ظرف اقتصادي يتأثر بالصدمات الإيجابية الذي يتعرض فيه كل من التضخم والنمو لصدمات إيجابية، لذلك تم تمثيل بيئة هذه السياسة بالرمز "PP". الاحتمال الثاني هو السيناريو الذي يتعرض فيه كل من التضخم والنمو لصدمات سلبية، ممثلة بالرمز "NN". تجدر الإشارة إلى أن الخلية (PP) تُعرّف بأنها تعكس اقتصاداً مُفرط النشاط وتقع على قمة منحنى الدورة الاقتصادية مع زيادة نمو الناتج وارتفاع التضخم بينما تُمثل الخلية (NN) قاعاً اقتصادياً أو ركوداً مع انخفاض سريع في نمو الناتج (أو انكماش اقتصادي).

الجدول (3) الإطار (1)

مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي. الصدمات التي تواجه التضخم ونمو الناتج الحقيقي.

مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي		التضخم، أسعار المستهلك (%)، (الانحراف عن العتبة)	
		إيجابي، (P)	سلبي، (N)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)، (الانحراف عن متوسط العينة)	إيجابي، (P)	السيناريو (أ)، (PP) ارتفاع النمو عن متوسط العينة، (صدمة إيجابية) ارتفاع التضخم عن العتبة، (صدمة إيجابية)	السيناريو (ب)، (PN) ارتفاع النمو عن متوسط العينة، (صدمة إيجابية) انخفاض التضخم عن العتبة، (صدمة سلبية)
	سلبي، (N)	السيناريو (ج)، (NP) انخفاض النمو عن متوسط العينة، (صدمة سلبية) ارتفاع التضخم عن العتبة، (صدمة إيجابية)	السيناريو (د)، (NN) انخفاض النمو عن متوسط العينة، (صدمة سلبية) انخفاض التضخم عن العتبة، (صدمة سلبية)

المصدر: عمل وحسابات الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby & Hanif, (2010)] (2025).

هذه السيناريوهات هي دورية طبيعية مرتبطة بمسار نمو الاقتصاد. وبصرف النظر عن هذه الحالات المتطرفة، قد تكون هناك صدمات متضاربة محتملة للنمو والتضخم. يمكن أن يتعرض النمو والتضخم لصدمات إيجابية وسلبية على التوالي. يمكن تمثيل هذه السيناريوهات كبيئات سياسات "PN" و "NP" على التوالي. ومع ذلك، تُعرّف الخلية (NP) بأنها بيئة اقتصادية غير مستقرة مع انخفاض نمو الناتج وارتفاع التضخم،

مما يتطلب بالضرورة تدخلاً سياسياً فعالاً للوصول إلى الوضع الطبيعي. كما أن الخلية (PN) تحدد أيضاً اقتصاداً غير مستقر ولكن المزيد من التوسع الذي يمكن إشعاله من خلال إدخال الموارد غير المستغلة بالكامل إلى التيار الإنتاجي. وبالتالي، قد يكون التقاعس السياسي بشكل عام هو السياسة المفضلة في هذه الحالة. ولتجنب أي غموض ناتج عن بيئة سياسية حميدة لا تتطلب أي تدخل سياسي جاد، ينبغي أن تكون الصدمات التي تم تحديدها في الجدول (3) هي تلك التي تتسبب في انحراف نمو الناتج والتضخم بشكل كبير عن مسارهما الطويل الأجل (الحالة المستقرة). وبالتالي، فإن صدمة النمو (أي فجوة الناتج) هي انحرافات الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل، بينما تُعرف صدمة التضخم بأنها الفرق بين التضخم الملحوظ ومستوى عتبة التضخم. وفي ضوء التمثيلات السابقة، ونظراً للصدمات، يمكن أن يكون السلوك التنسيقي كما هو موضح في الإطار (2) لمصفوفة الاستجابة السياسية، حيث تعرض هذه المصفوفة استجابات السلطات المالية والنقدية لصدمات السياسة.

ثانياً: إطار مصفوفة السياسات النقدية والمالية: يوضح الجدول (4) استجابات السلطات المالية والنقدية للصدمات التي لحقت بأهداف السياسات. استجابةً لبيئة السياسات (PP) المبينة بالجدول (3) ستكون الاستجابات السياسية الأكثر احتمالاً هي سياسات مالية ونقدية انكماشية، كما هو موضح في الخلية (CC) بالجدول (4).

الجدول (4). الإطار (2)، مصفوفة استجابة السياسات

مصفوفة استجابة السياسات النقدية والمالية		السياسة النقدية: العرض النقدي، (الانحراف عن متوسط العينة)	
		انكماش، C	توسع، E
السياسة المالية: صافي الاستحقاق على الخزنة العامة	انكماش، C	السيناريو (أ) انكماش/انكماش، CC ارتفاع النمو عن متوسط العينة، (صدمة إيجابية) ارتفاع التضخم عن حد العتبة، (صدمة إيجابية)	السيناريو (ب) توسع/انكماش، CE ارتفاع النمو عن متوسط العينة، (صدمة إيجابية) انخفاض التضخم عن حد العتبة، (صدمة سلبية)
	توسع، E	السيناريو (ج) انكماش/توسع، EC انخفاض النمو عن متوسط العينة، (صدمة سلبية) ارتفاع التضخم عن حد العتبة، (صدمة إيجابية)	السيناريو (د) توسع/توسع، EE انخفاض النمو عن متوسط العينة، (صدمة سلبية) انخفاض التضخم عن حد العتبة، (صدمة سلبية)

المصدر: عمل الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby, & Hanif, (2010)] (2025).

تمثل الخلية (EE) زوج الاستجابة لخلية بيئة السياسات (NN). وبالمثل، تمثل الخلايا (CE) و(EC) استجابات الصدمات في الخلايا (PN) و(NP) على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن استجابة السياسات قد تأتي متأخرة، حيث يلاحظ صانعو السياسات أولاً تأثير الصدمات قبل اتخاذ أي إجراء. وعندما يتوقعون تمامًا طبيعة الصدمات وتأثيرها المحتمل من خلال اتخاذ إجراءات علاجية مُسبقة، فقد يتم تحديد تأثير الصدمات أو الحد منه. بمجرد ألا ينحرف التأثير بشكل كبير عن مسار الحالة المستقرة بما يبرر استمرار التدخل السياسي، قد لا يُعتبر هذا الوضع بحاجة إلى تنسيق.

يستخدم النهج النظري للمجموعات لنمذجة تنسيق السياسات الصريح نظرية المجموعات. وللتأكد من وجود تنسيق السياسات الصريح وفعاليتها، يتم بناء مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي ومصفوفة استجابة السياسات مع إقران النتائج المحتملة ومقارنتها في شكل نظري للمجموعات. ويتم بناء مصفوفة أهداف السياسات على النحو التالي:

ثالثاً: إطار مصفوفة السلوك التنسيقي لاستجابة السياسات النقدية والمالية: بعد بناء مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي، تم إنشاء مصفوفة أخرى تمثل السلوك التنسيقي لاستجابة السياسات النقدية والمالية. وفي مصفوفة استجابة السياسات، يُفترض أن تكون السياسات معاكسة للدورة الاقتصادية لمختلف الصدمات كما هو مبين في الجدول (4)، تمثل كل خلية في مصفوفة استجابة السياسات التنسيق السياسي المناسب للاستجابة للصدمات المحددة في الخلية المقابلة لها بمصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي المبينة بالجدول (3). وللتوضيح، فإن الاستجابة المناسبة لمواجهة التقلبات الدورية للصدمات الإيجابية لكل من النمو والتضخم هي سياسات مالية ونقدية انكماشية في وقت واحد. وبالمثل، فإن الصدمات السلبية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تتطلب سياسات نقدية ومالية توسعية متزامنة. لذا فإن السياسات التوسعية تعرف بأنها تغيرات إيجابية المواقف، في حين أن السياسات الانكماشية تعرف بانها تغيرات سلبية المواقف.

وبناءً على انحرافات المعروض النقدي عن متوسط العينة، وانحرافات صافي الاستحقاقات على الخزنة العامة عن متوسط العينة. تم تجميع وتنسيق المؤشرات في مجموعتين. تتضمن المجموعة الأولى السنوات التي تحتوي على مجموعات محتملة من الصدمات التي يتعرض لها النمو والتضخم، المشار إليهما بالرمز PP (إيجابي/إيجابي)، NP (سليبي/إيجابي)، PN (إيجابي/سليبي)، و NN (سليبي/سليبي). وتشمل المجموعة الثانية السنوات التي تحتوي على مجموعات محتملة من التغيرات في

السياسة النقدية والمالية، والتي يشار إليها باسم EE (توسع/توسع)، CE (انكماش/توسع)، EC (توسع/انكماش)، و CC (انكماش/انكماش). ثم تم تجميع السنوات التي شهدت مجموعات الصدمات والاستجابات المقابلة في المصفوفات التالية: الجدول (3) مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي. الجدول (4) مصفوفة استجابة السياسة الاقتصادية.

وقد تم بناء أربعة سيناريوهات، وهي. (أ) النمو المرتفع والتضخم المرتفع، (ب) النمو المرتفع والتضخم المنخفض، (ج) النمو المنخفض والتضخم المرتفع، (د) النمو المنخفض والتضخم المنخفض. وعلى هذا الأساس استخدم البحث الأساس التالي:

■ السيناريو (أ) النمو المرتفع والتضخم المرتفع، عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم مرتفعين يكون مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية هو الأدنى.

■ السيناريو (ب) النمو المرتفع والتضخم المنخفض، عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرتفع والتضخم منخفض يكون مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية متعاكسا.

■ السيناريو (ج) النمو المنخفض والتضخم المرتفع، عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفض والتضخم مرتفع يكون مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية متعاكسا.

■ السيناريو (د) النمو المنخفض والتضخم المنخفض، عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم منخفضين يكون مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية هو الأعلى.

وبافتراض أنه سيتم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية عندما تكون كل منهما انكماشية إذا ساد السيناريو (أ)، وتوسعية إذا ساد السيناريو (د)، وتتحرك في اتجاهين متعاكسين إذا ساد السيناريو (ب) و(ج). ومن خلال هذا الترتيب، يمكن بناء المصفوفة على النحو التالي:

تحتوي كل خلية من المصفوفات المذكورة أعلاه على السنوات التي لوحظت فيها مجموعة الصدمة/الاستجابة المحددة. يتم استخدام النسب بين عدد السنوات (n) في الخلايا المعنية لحساب الارتباط بين نوعي السياسات وتنسيقهما مع الصدمات المعنية على النحو التالي:

وبما أنه من المتوقع أن تتسبب السياسات في انحراف كبير في نمو الناتج والتضخم عن تحقيق التوازن على المدى الطويل، فقد تم تقدير الصدمة التي يتعرض لها النمو بالانحرافات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن متوسط العينة. وبالمثل، تم تعريف صدمة التضخم بأنها انحراف التضخم الملحوظ عن حد العتبة لليبيا وهي تمثل متوسط عينة البيانات، ووفقاً لتقدير اتنا تبلغ عتبة التضخم في ليبيا 5.8%.

إذا كانت هناك صدمة إيجابية لكل من النمو والتضخم، فلا يجب أن تكون السياسة النقدية انكماشية للحد من التضخم فحسب، بل يجب أيضاً أن تحذو السياسة المالية حذوها أو على الأقل لا ينبغي أن تكون توسعية. يُشار إلى مجموعة السياسات هذه بأنها (انكماش)(انكماش)، ويجب التركيز على وجود تنسيق للسياسة. ومن ناحية أخرى، إذا تعرض النمو والتضخم لصدمة سلبية، فيجب أن تكون السياسات النقدية والمالية توسعية في موقفها في حالة التنسيق. يُشار إلى مجموعة السياسات هذه باسم (توسع)(توسع).

ويبين الجدول (4) طبيعة استجابة السياسات المالية والنقدية للصدمة وفقاً لسيناريوهات السياسات الأربعة الواردة في الجدول (3). ويمكن وصف بيئة السياسات "PP" بأنها اقتصاد منهك يتسم بزيادة النمو وارتفاع التضخم. يمكن أن يحدث هذا إذا زاد الطلب بشكل أسرع من العرض مما يجعل الشركات تستفيد من الطلب الزائد لرفع الأسعار. وبشكل عام، قد يكون ارتفاع التضخم الناجم عن الضغط التصاعدي على الأجور والأسعار نتيجة للنمو الاقتصادي السريع. في هذا السيناريو، فإن الاستجابة المحتملة لوضع السياسات ستستلزم استخدام كل من التدابير المالية والنقدية الانكماشية الممثلة بالرمز "CC". يصف سيناريو السياسة "NN" حالة اقتصادية تتميز بالتباطؤ السريع في النمو والانكماش. وعادة ما تتطوي الاستجابة السياسية المناسبة في هذه الحالة على سياسات نقدية ومالية توسعية لتحفيز الطلب الكلي من أجل زيادة النمو.

بالنسبة لبيئة السياسات التي تتسم بزيادة النمو وانخفاض التضخم، فإن استجابة السياسة المالية ستكون إبطاء النمو أو على الأقل إبقائه ثابتاً حتى لا يخرج عن نطاق السيطرة. ومن ناحية أخرى، ستتجيب السياسة النقدية باتخاذ موقف توسعي. سيناريو بيئة السياسة الأخيرة "NP" وضع اقتصادي تحت تأثير انخفاض النمو وارتفاع التضخم. في هذه البيئة المعروفة باسم الركود التضخمي، لا يمكن الاعتماد على العلاجات القياسية للاقتصاد الكلي لأن السياسات النقدية والمالية التوسعية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة

التضخم. وبدلاً من ذلك، من المتوقع أن تحافظ السلطة المالية على موقف توسعي بينما تحاول السلطة النقدية تثبيت استقرار الأسعار من خلال إجراءات وتدابير انكماشية (أو في أفضل الأحوال من خلال عدم القيام بأي شيء). وبالتالي، فإن الاستجابة المحتملة للسياسة يتم تمثيلها بالرمز - "EC" الرمز C يُشير إلى الانكماش (Contraction) والرمز E يُشير إلى التوسع (Expansion). تُظهر الخلية السفلية اليسرى السنوات التي كان فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من متوسط العينة وكان التضخم أعلى من حد العتبة. وبالمثل، في المربع (2 أ)، تظهر الخلية العلوية اليسرى السنوات التي انخفضت فيها قيمة مؤشرات السياسة المالية والنقدية ما يدل على الموقف الانكماشى لكلا السياستين. تُظهر الخلية السفلية اليسرى السنوات التي زادت فيها قيمة مؤشر السياسة المالية بينما انخفضت قيمة مؤشر السياسة النقدية. توضح مصفوفة موقف السياسة مزيج من موقف السياسة النقدية (الانكماش/التوسع) وموقف السياسة المالية. ويعتبر التغير الإيجابي في نسبة المعروض النقدي وصافي المستحقات على الخزانة العامة بمثابة موقف سياسة توسعي، ويُشير التغيرات السلبية إلى موقف السياسة الانكماشية على التوالي في السياسة النقدية والمالية. وقد تم شرح المصفوفتين أعلاه بشكل منفصل حول الصدمات وموقف السياسة الذي ينبغي للاقتصاد أن يتبعه في فترات الصدمة.

ثالثاً: إطار مصفوفة التنسيق: بناءً على تحليل معطيات المصفوفتين السابقتين تم إنشاء مصفوفة التنسيق، ويوضح الجدول (5) ملخصاً للجدولين (3) و (4) أعلاه اللذين يشرعان بحثاً آلية التنسيق في الاقتصاد الكلي. وفقاً للجدول (5)، عندما تحدث صدمة إيجابية في النمو وكذلك في التضخم، يجب أن تكون السياسة النقدية والسياسة المالية انكماشية لإبطاء التضخم. من ناحية أخرى، بالنسبة للصدمات السلبية، يجب أن تكون كلتا السياستين توسعيتين. يمكن تنسيق كلتا السياستين في ظل هذه الظواهر الأربع. تُظهر خلايا المصفوفة مجموعات تلك السنوات التي تم فيها الجمع بين الصدمات وموقف السياسة. سيتم افتراض التنسيق عندما يتم استخدام موقف السياسة المناسب في كلتا السياستين بالنسبة للصدمات في عام معين. سيوضح الاحتمال الإجمالي لتقاطع المجموعات النسبية التنسيق بين السياسات.

الجدول (5). مصفوفة التنسيق

إطار مصفوفة التنسيق	تنسيق السياسات النقدية والمالية	
تنسيق السياسات النقدية والمالية	PP∩CC	PN∩CE
	NP∩EC	NN∩EE

المصدر: عمل الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby, & Hanif, (2010)]، [2025].

من خلال توزيع السنوات كما هو موضح في الإطارين (1 أ) و (2 أ)، (الجدول 3، والجدول 4) يتضح أن مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية مشروط ويمكن تحديد مدى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية المشروطة بالبيئة الاقتصادية المحددة على النحو التالي:

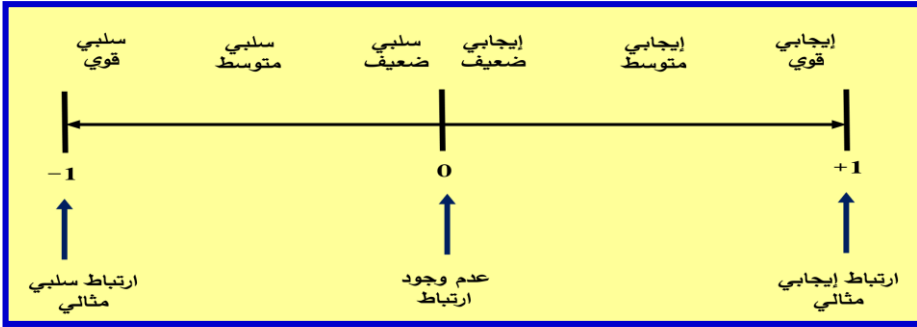
يتم الحصول على مدى التنسيق (ρ) من خلال المعادلة التالية:

$$\rho = \omega\sigma \rightarrow (1)$$

حيث أن (σ) تمثل إجمالي عدد السنوات للفترة التي يغطيها التحليل.

إذا كانت (ρ) أقرب إلى "0"، فإن التنسيق بين السياستين غير كافٍ وإذا كانت (ρ) أقرب إلى "1"، فإن التنسيق موجود بين كليهما.

بناءً على صيغة المعادلة (1)، ($\rho = \omega / \sigma$)، في الواقع يوجد تنسيق مثالي عندما تتم مواءمة مصفوفة استجابة السياسات مع مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي، أي عندما ρ تساوي 1، بينما يغيب التنسيق عندما ρ تساوي صفر. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تنسيق السياسات ضعيفاً عندما $\rho \geq 0.50$ وبالتالي فهو المعيار الأدنى لتنسيق السياسات المناسب. يحدث التنسيق المثالي إذا وجد تطابق بين 4 أرباع بمصفوفة الاقتصاد الكلي و 4 أرباع بمصفوفة استجابة السياسات، أي أن ρ تساوي 1 ويدل ذلك على وجود تنسيق مثالي، وفي حالة عدم تطابق الأرباع الأربعة بالمصفوفتين فإن ρ تساوي صفر وهذا يدل على غياب التنسيق. وذلك وفقاً للحدود المعيارية لمعاملات الارتباط الناتجة معادلة مدى التنسيق، [Wegner, (2015)]. ويتفصيل أكثر تُشير معاملات الارتباط الناتجة إلى تنسيق مثالي عند قيم قريبة من أو تساوي 1. عادة، تُشير القيم المطلقة من 0.90 إلى 1.00 إلى درجة ارتباط قوية جداً (إيجابية أو سلبية)، والقيم من 0.70 إلى 0.90 - درجة قوية، وتلك من 0.50 إلى 0.70 - درجة معتدلة، والقيم من 0.30 إلى 0.50 - ضعيفة والقيم أقل من 0.30 - درجة منخفضة بشكل لا يذكر. درجة الارتباط. بيانياً، هذا الترتيب موضح في الشكل (1) أدناه.



الشكل (1). الحدود المعيارية لمعاملات الارتباط الدالة على مستوى التنسيق.

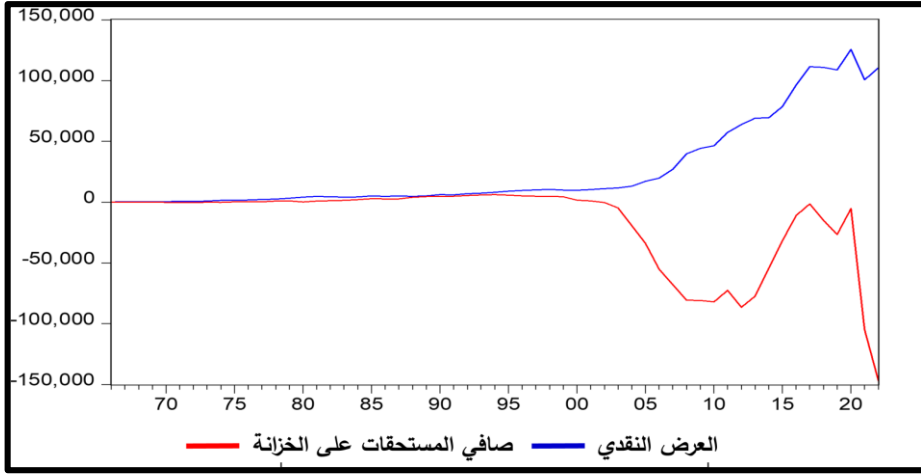
تجدر الإشارة إلى أن مدى التنسيق يُشير فقط إلى التنسيق المكشوف الذي قد ينشأ أو لا ينشأ من التفاعل الرسمي بين السلطات النقدية والمالية. يُشير التغيير أو القيمة الإيجابية إلى موقف السياسة التوسعية بينما يُشير التغيير أو القيمة السلبية إلى موقف السياسة الانكماشية. ومن خلال مقارنة مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي مع مصفوفة استجابة السياسات، يتم تحديد مجموعة من السنوات التي يتم فيها ملاحظة الصدمات واستجابات السياسات بشكل شائع [Arby, & Hanif, (2010)].

4. النتائج

1.4 اختبار سببية غرانجر بواسطة لتحديد الاستقلالية بين السياسة النقدية المالية:

من خلال النظر إلى المنحنيات بالشكل (1) يمكن ملاحظة أن السلسلتين لهما اتجاه عام بمرور الزمن لذلك يمكن أن يكون هناك تطور ثابت مع الزمن بين السلسلتين في الأمد الطويل وبالتالي تبدو السلاسل غير مستقرة، بالرغم من عموميتها، يُقدم هذا الرسم البياني صورة عامة عن ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية. إلا إن هذا الشكل يقدم نظرة أولية قد لا تكفي وللتأكد سيتم تطبيق الاختبارات الاحصائية وفقاً لمنهجية إنجل-جرانجر ذو الخطوتين لاختبار استقراريه المتغيرين لتحديد درجة تكاملهما.

يلقي الشكل (2) ضوءاً واضحاً على التنسيق بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في ليبيا، لكن المنحنيات لا تقدم صورة متفائلة خاصة بعد عام 1995 حتى الآن، حيث نزلت المنحنيات على التباعد عن بعضهما ما يُشير إلى انحراف مستوى التنسيق عن حالة التوازن مثلما كان قبل عام 1995، وبشكل مبدئي يرجح أن ذلك يُشير إلى أن السياستين النقدية والمالية قد جنحت إلى حالة عدم التنسيق المثالي بسبب تدني مستوى التعاون بين السلطتين النقدية والمالية.



الشكل (2). منحني التنسيق بين الساسة النقدية والسياسة المالية.

المصدر، عمل الباحث باستخدام برنامج EViews-10 (2025).

الخطوة التحليلية الثانية، إجراء اختبار غرانجر للسببية. الهدف هو التحقق بشكل أكبر مما إذا كانت أي من السياستين تعتمد على الأخرى في استجابتها اللاحقة للصدمات.

الجدول (6). اختبارات سببية غرانجر الزوجية

سلسلة عرض النقود لها جذر الوحدة					فرضية العدم
اختبار سببية غرانجر. فترة العينة 1966-2022،					الجدول 4أ
القرار	قيمة الاحتمالية	القيمة الحرجة عند 5%	اختبار ديكي- فولر المطور	فرضية العدم: السلاسل الزمنية للمتغيرات بها جذر الوحدة	النتائج التقديرية
قبول الفرضية	0.9481	-2.926622	0.055224	عرض النقود	مع وجود قاطع
قبول الفرضية	1.0000	-2.926622	5.488966	المستحقات على الخزنة	مع وجود قاطع واتجاه عام
قبول الفرضية	0.8636	-3.510740	1.345273	عرض النقود	بدون قاطع واتجاه عام
قبول الفرضية	1.0000	-3.510740	2.547966	المستحقات على الخزنة	
قبول الفرضية	0.8167	-1.984140	0.487391	عرض النقود	
قبول الفرضية	1.0000	-1.948140	6.093254	المستحقات على الخزنة	

المصدر، حسابات الباحث باستخدام EViews-10 (2025).

في البداية سيتم اختبار استقرار السلسلتين بشكل منفرد باستخدام طريقة المربعات الصغرى لاختبار جذر الوحدة وفق معيار شوارتز: إذا كانت السلسلتان مستقرتين فالتقدير باستخدام المربعات الصغرى يكون مناسب. من نتيجة الاختبارات التي اجريت على السلسلتين نلاحظ إنه لكل من: سلسلة عرض النقود، وسلسلة المستحقات على الخزانة العامة، كانت القيمة المحتملة أكبر من 0.05، وقيمة اختبار ديكي-فولر المطور أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، وذلك يعني أن السلسلة بها جذر الوحدة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلاسل غير مستقرة. (كانت النتائج التقديرية للاختبارات الثلاثة، مع وجود قاطع، ومع وجود قاطع ومركبة اتجاه عام، وبدون قاطع ومركبة اتجاه عام). وباستنتاج وجود جذر الوحدة وأن السلسلتين غير مستقرتين نتوقف عند هذا الحد طالما أن نتيجة الاختبارات الثلاثة معنوية. وللتأكد تم اختبار السلسلتين بعد أخذ الفروق الأولى، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (نموذج انحدار جذر الوحدة وفق معيار البيانات شوارتز) تم التعامل مع اختبار ديكي-فولر.

من نتيجة الاختبارات التي اجريت على السلسلتين نلاحظ إنه لكل من: سلسلة عرض النقود، وسلسلة المستحقات على الخزانة العامة، كانت القيمة المحتملة أصغر من 0.05، وقيمة اختبار ديكي-فولر المطور أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، ونستنتج بأن السلاسل غير مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى ولا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين.

الجدول (7). اختبار جذر الوحدة، بعد أخذ الفروق الأولى

اختبار جذر الوحدة، بعد أخذ الفروق الأولى، فترة العينة 1966-2022				
القرار	قيمة الاحتمالية	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	اختبار ديكي- فولر المطور	فرضية العدم: سلاسل المتغيرات لديها جذر الوحدة
رفض الفرضية	0.3971	-2.926622	-1.756130	عرض النقود لديه جذر الوحدة
قبول الفرضية	0.8547	-2.928142	-0.624710	صافي المستحقات على الخزانة

المصدر، حسابات الباحث باستخدام EViews-10 (2025).

اختبار السببية لغرانجر، إن تحليل التنسيق بين السياستين أمر ضروري للغاية للتأكد مما إذا كان عرض النقود الواسع يسبب صافي المستحقات على الخزانة أم أن صافي المستحقات على الخزانة العامة يسبب عرض النقود الواسع. وعلى هذا الأساس، تم إجراء اختبار السببية لغرانجر وتم أيضاً إجراء اختبار التكامل المشترك. يقوم اختبار السببية غرانجر بتقييم تأثير المعلومات السابقة في متغير واحد على القيمة الحالية للمتغير الآخر بينما يستكشف اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين المؤشرين. ويشير غياب التكامل المشترك

وعدم وجود علاقة سببية زوجية إلى أن المؤسستين مستقلتان من الناحية التشغيلية على الأقل. وهذا من شأنه أن يمهد الطريق لمزيد من التحليل لتحديد مدى التنسيق بين السياستين في حالة تعرضهما لصدمات سياسية.

الجدول (8). اختبار سببية غرانجر الجدول على أساس الزوج

القيمة المحتملة	اختبار F	المشاهدات	فرضية العدم: عدم وجود سببية غرانجر
0.0202	5.73296	56	وفقاً لگرانجر العرض النقدي ليس سببياً لصافي المستحقات على الخزانة
0.0007	12.9684	56	وفقاً لگرانجر صافي المستحقات على الخزانة ليس سببياً للعرض النقدي

المصدر، حسابات الباحث باستخدام EViews-10 (2025).

في هذا التحليل يهدف اختبار سببية غرانجر الزوجي إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين عرض النقود وصافي المستحقات على الخزانة. يلخص الجدول (8): نتائج الاختبار المباشر لسببية غرانجر، والتي تُظهر أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود سببية غرانجر. تبين نتائج هذا الاختبار أن إحصائيات F أكبر من 5% مما يشير إلى أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية. وفقاً لگرانجر لا يؤدي عرض النقود بمعناها الواسع إلى زيادة صافي المستحقات على الخزانة العامة أو لا يؤدي صافي المستحقات على الخزانة العامة إلى زيادة عرض النقود بمعناها الواسع. وبالتالي فإن النتيجة تستبعد أي دليل على وجود علاقة سببية تمر عبر صافي المستحقات على الخزانة إلى المعروض النقدي والعكس. وبناءً عليه يبدو أن التنسيق السائد بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ليبيا غير كافٍ.

المرحلة الثالثة: انحدار التكامل المشترك، يحدد اختبار التكامل المشترك ما إذا كانت هناك علاقة توازن بين المتغيرين على المدى الطويل. ويعتبر المتغيرين مستقلين إذا لم يكن هناك تكامل مشترك بينهم. ولإجراء اختبار التكامل المشترك، تم تطبيق اختبار فيليبس-أوليا ريس على سلسلة بيانات العرض النقدي (M2) وسلسلة بيانات صافي المستحقات على الخزانة العامة. من خلال الجدول (9) نلاحظ أن قيمة P-Value أكبر من (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين.

جدول (9). اختبار فيليبس-أوليا ريس

اختبار فيليبس أوليا ريس للتكامل المشترك				
فرضية العدم: لا يوجد تكامل بين السلسلتين				
القيمة المحتملة	اختبار - Z	القيمة المحتملة	اختبار - tau	الاستقلالية
0.9358	-1.915283	0.6650	-1.731921	العرض النقدي
0.9998	2.898504	1.0000	2.856584	صافي المستحقات على الخزانة

المصدر، حسابات الباحث باستخدام EViews-10 (2025).

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من اختبار إنجل-جرانجر / فيليبس-أوليا ريس للتكامل المشترك ذي الخطوتين، فإن اختبار التكامل المشترك يُظهر أنه لا يمكن التعرف على العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين. ولتحديد احتمالية الحصول على علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، لا يمكن رفض فرضية التكامل المشترك الصفرية عند مستوى دلالة (5%). أظهرت اختبارات التكامل المشترك عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، ما يعني أن العلاقة طويلة الأمد بين المعروض النقدي وصافي المستحقات على الخزانة غير موجودة. ونظرًا لأن الاختبارات السابقة ذات طابع اقتصادي قياسي، فمن المناسب التحقق من نتائجها في المرحلة الثالثة من المنهجية، والتي تتحقق تحديدًا من خلال التوافق بين الصدمات الاقتصادية الكلية والاستجابات التنظيمية في سياق اقتصادي أكثر واقعية. يعرض الجدولان (10) و (11) نتائج هذا النوع من الاختبارات. يحتوي كل ربع من المصفوفات على السنوات التي شهدت نفس مجموعة الصدمات الاقتصادية الكلية أو استجابات السياسات.

2.4. نتائج مصفوفة صدمات الاقتصاد الكلي في ليبيا

بعد أن ثبت وجود أدلة على أن مؤشرات السياسات النقدية والمالية المعتمدة في هذا البحث مستقلة، تم تطبيق الخطوة التحليلية التالية لتحديد مدى التنسيق المكشوف. وكما هو مبين في الجزء الخاص بالمنهجية، تم اعتماد المنهج النظري المحدد لتحديد درجة التنسيق المكشوف بين السياستين النقدية والمالية. ويبين الجدول (10) نتائج الصدمات التي تعرضت لها بيئة الاقتصاد الكلي. أي بمعنى بعد اختبار اعتماد السياستين، انتقل البحث إلى معرفة المقدار الدقيق للتنسيق. لذلك، تم تطبيق منهجيات الجدولين (3) و (4) على الأداء الكلي الليبي. ووفقًا للسياق الليبي، تم تنظيم البيانات على أساس سنوي

مع الاستجابة للصدمات والتغيرات في موقف السياسة على التوالي. ويبين الجدول (10) نتائج الصدمات التي تعرضت لها بيئة الاقتصاد الليبي الكلي خلال الفترة قيد التحليل.

ملاحظة: تمثل السنوات الموجودة في الخلايا السنة المالية وتعرض الخلية "أ" السنوات التي تكون فيها انحرافات الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط وانحرافات التضخم عن العتبة إيجابية على التوالي. وبالمثل، تُشير الخلية "د" إلى السنوات التي ينحرف فيها الناتج المحلي الإجمالي والتضخم سلباً عن القيم المتوسطة والعتبة على التوالي. تُظهر الخلية "ب" السنوات التي كان فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من المتوسط وكان التضخم أقل من العتبة. والعكس صحيح بالنسبة للخلية "ج". توضح مصفوفة البيئة الاقتصادية الكلية اللببية مزيج الصدمات المختلفة لمعدل النمو ومعدل التضخم بين الفترة من 1966 إلى 2023. وقد شهدت ليبيا قدرًا أقل من صدمة التضخم مع حدوث تغيير إيجابي في النمو الاقتصادي.

الجدول (10). نتيجة مصفوفة الاقتصاد الكلي الليبي (1966-2022)

مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي الليبي بناءً على سلاسل البيانات للفترة 2022-1966		التضخم، أسعار المستهلك (%)، (الانحراف عن العتبة)	
		إيجابي، (P)	سليبي، (N)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) (الانحراف عن متوسط العينة)	إيجابي، (P)	السيناريو (أ)، (PP) 1966، 1967، 1969، 1974، 1975، 1977، 1978، 1988، 1990، 1991، 2007، 2012، 2017، 2018	السيناريو (ب)، (PN) 1968، 1970، 1972، 1976، 1979، 1989، 1994، 2000، 2003، 2004، 2005، 2010، 2021
	سليبي، (N)	السيناريو (ج)، (NP) 1973، 1980، 1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1992، 1993، 1995، 2008، 2011، 2015، 2016	السيناريو (د)، (NN) 1971، 1996، 1997، 1998، 1999، 2001، 2002، 2006، 2009، 2013، 2014، 2019، 2020، 2022

المصدر: عمل وحسابات الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby, & Hanif, (2010)] (2025).

3.4. نتائج مصفوفة استجابة السياسات

توضح مصفوفة موقف استجابة السياسات مزيج موقف السياسة النقدية والسياسة المالية قياساً بـ (الانكماش/التوسع).

الجدول (11). مصفوفة استجابة سياسات – البيانات التجريبية.

مصفوفة استجابة السياسات الليبية بناءً على سلاسل البيانات للفترة 2022-1966		السياسة النقدية: العرض النقدي، (الانحراف عن متوسط العينة)	
		انكماش	توسع
السياسة المالية: صافي الاستحقاق على الخزنة العامة (الانحراف عن متوسط العينة)	انكماش	(أ): (CC) 2004، 2005، 2006	(ب): (CE) 1966، 1967، 1968، 1969، 1970، 1971، 1972، 1973، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1980، 1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003
	توسع	(ج): (EC) 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2019، 2021، 2022	(د): (EE) 2016، 2017، 2018، 2020

المصدر: عمل وحسابات الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby, & Hanif, (2010)، (2025)].

وكما يبدو من الخلية (ب) يتبين أن ليبيا تتمتع بخبرة أقل في انكماش السياسة النقدية في حين أن تتمتع بخبر أقل في توسع السياسة المالية، وفي الوقت نفسه، تتمتع بخبرة متقاربة في توسع وانكماش السياستين. ومع وجود تفسيرات مماثلة للجدول (11) تحتوي الخلية "أ" على السنوات التي انخفضت فيها قيم المعروض النقدي والمستحقات على الخزنة العامة، مما يعني الاستجابة الانكماشية لكلا السياستين لصدمة الاقتصاد الكلي الإيجابية. وعلى نفس المنوال، تظهر الخلية "د" السنوات التي زادت فيها قيم عرض النقود والمستحقات على الخزنة العامة ما تُشير إلى أن السلطات المالية والنقدية شرعت في تبني موقف سياسة توسعية استجابة للصدمة السلبية. تُشير الخلية "ب" إلى السنوات التي انخفضت خلالها قيم المستحقات على الخزنة وزادت قيم المعروض النقدي. والعكس صحيح بالنسبة للخلية "ج".

4.4. مصفوفة سنوات التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

توضح مصفوفة موقف السياسة مزيج موقف السياسة النقدية (الانكماش/التوسع) والسياسة المالية. ويعتبر التغير الإيجابي في نسبة المعروض النقدي إلى صافي المستحقات على الخزنة بمثابة موقف سياسة توسعي، وتشير التغيرات السلبية إلى

موقف السياسة الانكماشية على التوالي في السياسة النقدية والمالية. وقد تم شرح المصنفين أعلاه بشكل منفصل حول الصدمات وموقف السياسة الذي ينبغي للاقتصاد أن يتبعه في فترات الصدمة. ويوضح الجدول (12) ملخصاً للجدولين أعلاه اللذين يشرحان بحثاً آلية التنسيق في الاقتصاد الكلي.

وفقاً للجدول (12)، عندما تحدث صدمة إيجابية في النمو وكذلك في التضخم، يجب أن تكون السياسة النقدية والسياسة المالية انكماشية لإبطاء التضخم. من ناحية أخرى، بالنسبة للصدمات السلبية، يجب أن تكون كلتا السياستين توسعيتين. يمكن تنسيق كلتا السياستين في ظل هذه الظواهر الأربعة. تُظهر خلايا المصفوفة مجموعات تلك السنوات التي تم فيها الجمع بين الصدمات وموقف السياسة. سيتم افتراض التنسيق عندما يتم استخدام موقف السياسة المناسب في كلتا السياستين بالنسبة للصدمات في عام معين. سيوضح الاحتمال الإجمالي لتقاطع المجموعات النسبية التنسيق بين السياسات.

الجدول (12). مصفوفة سنوات التنسيق بين السياسة النقدية والمالية اللببية خلال الفترة 1966-2022

مصفوفة سنوات التنسيق بين السياسات النقدية والمالية اللببية خلال الفترة 2022-1966		تنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية	
		انكماش	توسع
تنسيق السياسة المالية مع السياسة النقدية	انكماش	(أ): (PP ∩ CC) لا شيء	(ب): (PN ∩ CE) 1968، 1970، 1972، 1976، 1979، 1989، 1994، 2000، 2003
	توسع	(ج): (NP ∩ EC) 2008، 2011، 2013، 2015	(د): (NN ∩ EE) 2020

المصدر: عمل وحسابات الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby, & Hanif, (2010)], (2025).

بعد ذلك، تم حساب مدى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بناءً على توزيع السنوات كما هو موضح في الجدول (12)، تم حساب درجة التنسيق لكل من البيئات الاقتصادية الأربع على النحو التالي:

$$i. n(PP \cap CC)/n(PP) = 0/14 = 0; \quad ii. n(PN \cap CE)/n(PN) = 9/13 = 0.69$$

$$iii. n(NP \cap EC)/n(NP) = 3/16 = 0.19; \quad iv. n(NN \cap EE)/n(NN) = 1/14 = 0.07$$

وفيما يتعلق بمصفوفة استجابة السياسات، فإن التغيرات في العرض النقدي المحلي والتغيرات في صافي المستحقات على الخزانة تمثل مواقف لكل من السياستين النقدية والمالية، على التوالي. وتعرف السياسات التوسعية بأنها تغيرات إيجابية المواقف، في حين أن السياسات الانكماشية تعرف بالتغيرات سلبية المواقف. على اعتبار أن مدى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية المشروطة بالصدمات الاقتصادية، ويمكن تحديد مدى التنسيق المحدد بهذا الشرط باستخدام المعادلة (1) وفقاً للمعلومات المستمدة من المصفوفات. ومن خلال الجداول السابقة يمكن حساب مدى التنسيق على النحو التالي:

$$\omega = n(PP \cap CC) + n(PN \cap CE) + n(NP \cap EC) + n(NN \cap EE)$$

$$\omega = 0 + 9 + 3 + 1 = 13$$

$$\rho = 13/57 = 0.23 \Rightarrow 23\%$$

في المعادلة (2)، $n(PP \cap CC)$ هو عدد السنوات المدرجة في الربع العلوي الأيسر من المصفوفة الأولى (أي السنوات التي شهدت تضخماً إيجابياً وصدّات نمو الناتج المحلي الإجمالي $PP \leq$) والربع الأيسر العلوي من المصفوفة الثانية (أي السنوات التي شهدت استجابات انكماشية لكل من السياسة المالية والنقدية $CC \leq$). وهنا لا توجد سنوات من هذا القبيل، أما بالنسبة لـ $n(PN \cap CE)$ هناك تسع سنوات هذه القيمة مقسومة على إجمالي عدد السنوات في ربع PP للمصفوفة الأولى (13). القيمة الناتجة هي 0.69. تمت معالجة الأرباع المتبقية بالمثل كما هو موضح بالمعادلات (i، ii، iii، iv). وتم حساب متوسط النتائج للحصول على قيمة ارتباط قدرها 0.23، وهو ما يُشير، وفقاً للشكل (1)، إلى درجة ضعيفة من التنسيق بين السياستين. تُشير النتائج التي تم الحصول عليها من المعادلة (1) إلى أن التنسيق كان منخفضاً جداً خلال الفترة من 1966 إلى 2022. وتم حساب التنسيق (ρ) لمختلف العينات الفرعية. وتؤكد نتيجة الاختبار ضعف

التنسيق العام بين السياسات النقدية والمالية خلال فترة السبع وخمسين عاماً والذي لم يتجاوز (0.23)، 23%. ويمكن ملاحظة أن التنسيق بين السياسات كان منخفضاً لجميع العينات الفرعية، باستثناء المجموعة (PN \cap CE) حيث بلغ مستوى التنسيق (0.69)، 69% ويعتبر هذا المستوى معتدل وفق الحدود المعيارية. ربما يكون هناك عاملان رئيسيان كانا سبباً في النقص العام للتنسيق بين السياسات خلال فترة العينة. أولاً، يرجح أن السياسة المالية كانت مسائرة للغاية للدورة الاقتصادية بطبيعتها على مدى السنوات السبع والخمسين الماضية. ثانياً، حاولت السياسة النقدية الحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت. وكان من شأن ذلك أن يؤثر على قدرة مصرف ليبيا المركزي على استخدام السياسة النقدية بشكل مستقل للاستجابة للتضخم المحلي.

5.4. محصلة سنوات التنسيق وعدم التنسيق

بلغ مدى مستوى التنسيق 0.23 خلال الفترة 1966-2022. ولم يحدث تنسيق بين السياسات النقدية والمالية إلا في ثلاثة عشر عاماً من إجمالي 57 عاماً التي تم تحليلها والحصيلة المستخلصة من هذا التحليل التجريبي هي أن هناك 23% من الاستعدادات الأساسية التي نفذتها السلطة النقدية والسلطة المالية والتي كانت تضمن عدم تضارب القرارات التي تتخذها السلطات المالية والنقدية في الماضي من عام 1966 إلى عام 2022، أما باقي السنوات فقد ساد التضارب بين (وزارة المالية التي تمثل السلطة المالية) و (مصرف ليبيا المركزي الذي يمثل السلطة النقدية) الذي أدى إلى ضعف التكامل التشغيلي والتنفيذي وأثر سلباً على مستوى التنسيق المتبادل فيما بينهم. يوضح الشكل (3) التوزيع السنوي لأعمال التنسيق والتعاون والتكامل السياسي المالي والنقدي بين السلطات النقدية والمالية اللببية خلال الفترة الممتدة من بداية عام 1966-حتى نهاية عام 2022. ومن الواضح أن سنوات التنسيق كانت أقل نسبياً من السنوات التي عملت خلالها السلطات النقدية والمالية بشكل مستقل. ووفقاً للنتائج فإن مدى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مقاسة بالتغيرات في مؤشرات السياسة استجابة للصدمات الاقتصادية لفترة الدراسة بلغ 0.23. وهذا يعني أن درجة التنسيق ضمن فترة العينة كانت ضعيفة جداً. وتظهر النتائج أن مدى تنسيق السياسات النقدية والمالية كما كشفته التغيرات في مؤشرات السياسة المشروطة بالصدمات الاقتصادية لم يتجاوز 0.26 خلال فترة العينة. وكان التنسيق بين السياستين هو الأدنى (0.33) عندما كان نمو الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم مرتفعين بينما كان الأعلى (0.17) عندما كان النمو والتضخم منخفضين.



المصدر: عمل وحسابات الباحث وفقاً لمنهجية، [Arby, & Hanif, (2010)] (2025).

الشكل (3). حصيلة تنسيق السياسة النقدية والسياسة المالية في ليبيا (1966-2022).
يوضح الشكل (3) السلوك الذي تم الكشف عنه للسياسيين كما لوحظ خلال الفترة من 1966 إلى 2022. وتظهر السنوات المدرجة بالجزء العلوي السنوات التي تمت فيها ملاحظة التنسيق بين السياسيين النقدية والمالية، في حين توضح السنوات المدرجة بالجزء السفلي السنوات التي لم يكن خلالها التنسيق متوافق مع الظروف الاقتصادية. وبالتالي فمن الصعب النظر إلى تحركات السياسات النقدية والمالية باعتبارها تحركات منسقة في ليبيا. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة إن توزيع السنوات التي تمت فيها ملاحظة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يعطي بعض الأفكار المثيرة للاهتمام في سلوك المؤسسين السياسيين كما هو موضح في الشكل (3).

6.4. التحليل

تحتوي كل خلية من مصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي ومصفوفة استجابة السياسات على مجموعة من تلك السنوات التي تمت فيها ملاحظة مجموعات معينة من الصدمات

وموقف السياسات. وكاختبارات للاستقلالية، تم تطبيق المفهوم التالي: سيكون هناك تنسيق مثالي إذا كانت الأرباع الأربعة لمصفوفة بيئة الاقتصاد الكلي ومصفوفة استجابة السياسات متطابقة (أو متكافئة). ولا يوجد تنسيق إذا كانت غير متطابقة (أو غير متكافئة). ويوجد تنسيق نسبي إذا كانت متطابقة أو متكافئة بشكل نسبي. ومن المثير للاهتمام أن تعريف التنسيق هذا لا يتطلب بالضرورة وجود هيكل مؤسسي رسمي. إنه نوع من التنسيق المكشوف الذي قد يكون أو لا يكون نتيجة للتشاور الرسمي بين المؤسسات المالية والنقدية. وبمجرد ملاحظة الاستقلال بين المؤسسات، تم الانتقال إلى الخطوة التالية وهي تحديد مدى التنسيق المتبادل بين مؤسسات السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الصدمات الاقتصادية المختلفة. تم تحديد التنسيق على النحو التالي.

تُظهر الصورة المرئية لسلسلتي العرض النقدي وصافي المستحقات على الخزنة كما هو موضح في الشكل (2) أنه بالرغم من وجود حركات متقاربة بين المتغيرين من عام 1966 حتى عام 1995 حيث حدث تباعد كبير بين السلسلتين ما يدل على حدوث تدهور في إجراءات وعمليات التنسيق والتكامل بين السلطات النقدية والمالية. وهذا يعني ضمناً أن السياسات النقدية والسياسة المالية في ليبيا ظلت مستقلة عن بعضها البعض في ليبيا، خلال الفترة منذ عام 1995 حتى عام 2022 ولم تتمكن السلطين من استرجاع التوازن النسبي الذي ساد خلال الفترة 1966 حتى 1994. وتتوافق هذه النتيجة مع الأدلة التجريبية التي تم إجرائها والتي أثبتت أيضاً انخفاض مستوى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في ليبيا. وربما يُعزى ذلك إلى إظهار صناعات السياسات التراخي في مواجهة الظروف الاقتصادية السائدة. وفي المقابل، كانت بيئة الاقتصاد الكلي تستدعي اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة على صعيد السياسات والتعاون المؤسسي الوثيق من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي. ربما يفسر هذا درجة التنسيق الأعلى نسبياً التي تمت خلال ظروف الربع (PN∩CE). من الناحية العملية توصلت العديد من الدراسات التجريبية حول التفاعل بين السياسات إلى وجود أدلة، على الافتقار إلى التنسيق القوي في العديد من الاقتصادات. وينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصادات المنتجة للنفط مثل الاقتصاد الليبي. هناك عدة أسباب وراء الافتقار إلى تنسيق السياسات في هذه الاقتصادات. على سبيل المثال، أشار [Worrell, DeLisle (2000)] إلى أن السلطات النقدية والمالية في الاقتصادات النفطية تواجه عدداً من التحديات التي تحول دون تحقيق درجة عالية من التنسيق. وهي تشمل: (1) الفعالية المحدودة للسياسات النقدية، (2) عدم الانضباط المالي؛ (3) الافتقار إلى أسواق مالية متطورة؛ (4) عدم

اليقين بشأن انتقال السياسة النقدية، و(5) الصراعات والخلافات المحتملة بين السياسة النقدية وأهداف المصرف المركزي الأخرى. أيضاً أوضح [Jayaraman, T. K., Boodhoo, R & Tari., (2015)] أن الاقتصادات النفطية معرضة بشكل خاص للصدمة الخارجية مثل أسعار السلع الأساسية (أهمها أسعار الطاقة) وأسعار المواد الغذائية. وتعاني هذه الاقتصادات أيضاً من تحديات تخطيط الميزانية، وقد تساهم هذه القضايا في نقص تنسيق السياسات ما يؤدي إلى ضعف أداء النمو على المدى الطويل وارتفاع التضخم بين منتجي النفط [Sturm, Michael, et. al., (2009)]. وأحياناً تكون القرارات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن اجتماعات التنسيق لا تُنفذ في معظم الأحيان لأنها غير مُلزِمة لأصحاب المصلحة. ولحل هذا التحدي، ينبغي على السلطات السعي لوضع (أو تعزيز) القواعد والإجراءات، التي ينبغي أن تكون مُلزِمة لكل من السلطات المالية والنقدية.

5. الخلاصة والتوصيات

في سياق هذا البحث يُعرّف التنسيق بأنه الترتيبات اللازمة لضمان عدم تناقض القرارات التي تتخذها السلطات النقدية والمالية. وتزداد الحاجة إلى تنسيق فعال للسياسات مع تزايد استقلالية كلتا السلطتين في تحقيق أهدافهما. حاول البحث تشخيص مدى التنسيق المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ليبيا باستخدام المنهج النظري والتجريبي مع بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة الممتدة من عام 1966 إلى عام 2022. تم استخدام العلاقة بين اثنين من متغيرات الاقتصاد الكلي الليبي لبناء مصفوفات على النمط الرباعي. تم اختبار التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من خلال حساب صدمات النمو الاقتصادي والتضخم بالسنوات من جهة، وما يقابلها من آثار على السياسة النقدية والمالية من جهة أخرى. وتم قياس التغيرات في موقف السياسة النقدية والسياسة المالية بطريقة مماثلة مع الأخذ في الاعتبار الانحرافات النقدية والمالية متوسط العينة. المنطق الأساسي هو أن بعض الصدمات التي تتعرض لها المؤشرات الاقتصادية يجب أن تحدث تغييرات متبادلة ومتوافقة في مواقف السياسة النقدية والمالية. على سبيل المثال، عندما يتعرض نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لصدمة سلبية، فينتعن ملاحظة استجابة منسقة على مستوى السياسة النقدية والمالية - زيادة في حجم المعروض النقدي والإنفاق الحكومي على حساب زيادة عجز الموازنة. وفي حالة حدوث صدمة إيجابية للنمو والتضخم (خطر "إنهاك" الاقتصاد)، يجب على السلطات

النقدية والمالية ذات الصلة أن تستجيب بتدابير تقييدية. توصل هذا البحث إلى أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ليبيا ليس فعالاً وكفؤاً بما يكفي لمواجهة التحديات الاقتصادية. وعلى النقيض من الظواهر العامة لكلا السلطتين المالية والنقدية، حتى لو تظاهرتا بأنهما تعملان بشكل تعاوني من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية فقد أكدت الأدلة التجريبية غياب التنسيق طويل الأمد بين السياستين. كان التنسيق بين السياستين يسير على نحو طبيعي منذ عام 1966 ولكن مع بداية عام 1995 حدث تباعد كبير بينهما ويبدو أن قرارات مصرف ليبيا المركزي وقرارات وزارة المالية لم تكن متوافقة منذ عام 1995 حتى عام 2022 ما يشير إلى عدم وجود تنسيق مستمر ومستدام بين السياسات المالية والنقدية في ليبيا. وبناءً على هذه النتائج، يرى البحث ضرورة تشجيع السلطتين المالية والنقدية الليبية على إظهار المزيد من الالتزام بتعميق تنسيق السياسات المتبادلة فيما بينهما. ولتحقيق ذلك، يقترح هذا البحث التركيز على بعض النقاط التي تمت استعارتها من خلال مراجعة الأدبيات، ينبغي وضع الآليات المناسبة لضمان ألا تجتمع المؤسسات واللجان ذات الصلة بانتظام فحسب، بل وأن تنفذ أيضاً القرارات التي يتم التوصل إليها في مثل هذه الاجتماعات. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على جميع لجان تنسيق السياسات المشتركة بين المؤسسات ولوائح العمل ذات الصلة، مع ضمان أن تكون هذه اللوائح ملزمة لكلا السلطتين من أجل تعزيز تنسيق السياسات. ويوصي البحث أيضاً بالتركيز على الاستفادة من الدروس السابقة التي رسمتها ونفذتها السياسات التي تم إتباعها قبل عام 1995 والابتعاد عن السياسات التي تم العمل بها منذ عام 1996 حتى 2022، لعل ذلك يساعد على استعادة التنسيق الفعال بين السياسة المالية والسياسة النقدية دعماً للاستقرار المالي والنقدي.

قائمة المراجع العربية:

- البنك الدولي (2006). تقرير اقتصادي. مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الجريدة الرسمية (2012). القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (64) لسنة 2012.
- الاسكوا (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ازدهار. ص، 13.
- رضا علي الصالح، وعبد المجيد الهادي الرتيمي، (2020). واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية الفترة (2012-2019) العدد العاشر – يناير 2020.
- سحر محمد عبد الحليم، (2016). تنسيق السياسات النقدية والمالية: حالة مصر. مجلة بحثية دولية إلكترونية (ISSN: 3200-2311)، المجلد: 2، العدد: 4.
- مصرف ليبيا المركزي، (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا. ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية-طرابلس. ص 7، 8، 14.
- مصرف ليبيا المركزي، (2018). الإحصاءات النقدية والمالية خلال 1966-2017، إدارة البحوث والإحصاء.
- مصرف ليبيا المركزي (2022). الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة 1966-2022، إدارة البحوث والإحصاء.

قائمة المراجع الاجنبية:

- Andersen, T. (2002). Fiscal Stabilization Policy in a Monetary Union with Inflation Targeting. CEPR Discussion Paper No. 3232.

Arby, M. and Hanif, M., (2010). Monetary and Fiscal Policies Coordination: Pakistan's Experience, *State Bank of Pakistan (SBP) Research Bulletin* 6, No. 1, 3-13.

Blinder, A., (1982). Issues in the Coordination of Monetary and Fiscal Policy, NBER WP # 982.

Buti, Marco, Roeger Werner, and Jan in t Veld. (2000). Monetary and Fiscal Policy Interactions under the Stability Pact. Manuscript. Directorate General for Economic and Financial Affairs. European Commission.

Buti M, Roeger W, and Jan In't Veld. (2001). Stabilizing output and inflation: policy conflicts and coordination under a stability pact. *JCMS: Journal of Common Market Studies*.

Folawewo, A. O., & Osinubi, T. S. (2006). Monetary Policy and Macroeconomic Instability in Nigeria: A Rational Expectation Approach. *Journal of Social Sciences*, 12(2), 93-100.

Gomes da Silva, C., Vieira, F., (2014). Monetary and Fiscal Policy in the World Economy: Coordination Before and After the Financial Crisis, Area: Macroeconomic Application, 36^o ENCONTRO BRASILEIRO DE ECONOMETRIA.

Kuncoro, H. & Seyabang, K.D. (2013). The Dynamic Interaction between Monetary and Fiscal Policies in Indonesia. *Romanian Journal of Fiscal Policy*, 4(1), January-June.

Laurens, B. & Piedra, L. (1998) Co-ordination of Monetary and Fiscal Policies", IMF Working Paper, WP/98/25, International Monetary Fund, Washington, D. C.

Méltiz, J. (1997). Some Cross-Country Evidence about Debt, Deficits and the Behavior of Monetary and Fiscal Authorities.

CEPR Discussion Paper No. 1653, London: *Center for Economic Policy Research*.

Mundell, Robert A (1962). "The Appropriate Use of Monetary and Fiscal Policy for Internal and External Stability." *IMF Staff Papers* (Palgrave Macmillan Journals) 9, no. 1, 70 -79.

Nordhaus, William (1994). "Policy Games: Coordination of Monetary and Fiscal Policies." (Brookings Papers on Economic Activity) 2, 139-216.

Jayaraman, T. K., Boodhoo, R & Tari,. (2015). "Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Small island Developing States: Two Case Studies." *Public Organization Review: A Global Journal* (Springer US) 16, no. 3 (September 2016): 357-370.

Raj, J., Khundrakpam J. K. & Das, D. (2011). "An Empirical Analysis of Monetary and Fiscal Policy Interaction in India", *RBI Working Paper Series*, WPS (DEPR).

Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). "Some Unpleasant Monetarist Arithmetic," *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review*, 5(1), pp. 1-17.

Šehović, Damir (2013). "General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination." *Journal of Central Banking Theory and Practice* 2, no. 3 (September 2013): 5-27.

Sturm, Michael, François Gurtner, and Juan Gonzalez Alegre., (2009) "Fiscal policy challenges in oilexporting countries: A review of key issues." *Occasional Paper Series* (European Central Bank) 104 (June 2009).

van Aarle, Bas, Lans Bovenberg, and Matthias Raith. (1995). Monetary and Fiscal Policy Interaction and Government Debt Stabilization. Manuscript.

von Hagen, J. & Mundschenk, S. (2002). Fiscal and Monetary Policy Coordination in EMU”, Central Bank of Chile Working Papers, No. 194.

Wegner, T. (2016). *Applied Business Statistics*. Cape Town: Juta & Company Ltd.

World Bank (2023). Libya GDP Per Capita and Libya Inflation Rate (1965-2023), '<https://www.macrotrends.net/LBY>.

Worrell, DeLisle (2000). "Monetary and Fiscal Coordination in Small Open Economies." *IMF Working Paper*, March

Wren-Lewis, S. (2010). *Comparing the Delegation of monetary and fiscal policy*. A paper presented at the Conference on Independent Fiscal Institutions, organized by the Hungarian Fiscal Council and Academy of Sciences in Budapest, March.

Wyplosz, Charles. (1999). Economic Policy Coordination in EMU: Strategies and Institutions. CEPR.